مسار و إستراتيجية المجتمع المدني في مقاومة التلوث البيئي بخليج المنستير

دراسة من إنجاز الأستاذ: منير حسين

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فرع المنستير - قصيبة المديوني

فيفري 2015

يهدف هذا العمل إلى إبراز المقاربة الاستراتيجية التي اتبعها المناضلون في المجتمع المدني لمقاومة ظاهرة التلوث الكبير في خليج المنستير والتي نجمت عن النمو العشوائي في إطار منوال اقتصاد السوق المحرر من كل القيود وعن الاختيارات الخاطئة التي تبناها كل من الديوان الوطني للتطهير(ONAS) والوكالة الوطنية لحماية المحيط (ANPE) ووكالة حماية الشريط الساحلي(APAL) طيلة 3 عقود، والتي لا زالت تتمسك بها هذه المؤسسات رغم الأضرار الفادحة التي لحقت بالبيئة في العديد من مناطق الجمهورية. وتتمثل الكارثة البيئية التي حلت بخليج المنستير إحدى أهم تجليات العشوائية والارتجال والفساد التي طبعت تدخلات المؤسسات التي أنيط بعهدتها حماية البيئة من المتدخلين الذين عاثوا فيها فسادا، أحيانا بطرق ملتوية وبانتهاك صارخ للقوانين وأحيانا أخرى بتواطؤ من البيروقراطية المسيرة لمختلف أجهزة الرقابة الخاصة بحماية البيئة.كما نبغي أيضاً من وراء ذلك إنارة المجتمع المدني حول التعديات الخطيرة على البيئة التي نجمت عن الالتقاء الموضوعي بين مصالح رأس المال والبيروقراطية المسيرة لمختلف أجهزة الرقابة والتي عملت على التغطية على هذه الانتهاكات بكل الوسائل وهو ما يجعلها تتحمل جزء كبير من المسؤولية في الجريمة التي ارتكبت في حق بيئتنا.

أيضاً نسعى إلى تقديم هذه التجربة في مقاومة التلوث لمختلف الفاعلين في هذا المجال من الناشطين في المجتمع المدني حتى يتم الاستئناس بها في نضالهم من أجل بيئة سليمة، إضافة إلى إطلاع الأجيال القادمة لتأخذ العبرة مما حصل حتى لا تتكرر مثل هذه المآسي في حق البيئة في المستقبل. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا النضال بالمشاركة الفعلية في مختلف مراحل الحراك الذي خضناه ولا زلنا من أجل فرض الحق في بيئة سليمة والتصدي لكل الانتهاكات والجرائم في حق بيئتنا التي هي ملك لكل الأجيال التي ستتعاقب على هذه الأرض.

تحليل المشكلة البيئية بخليج المنستير

1-تقديم الخليج

موقع خليج المنستير

يقع الخليج جنوب مدينة المنستير وهو يمتد على مساحة 1700 هك. يبلغ طول سواحله من رأس المنستير إلى رأس الديماس بمنطقة البقالطة حوالي 31 كم. يبلغ متوسط عمق المياه في الخليج حوالي 5 م وهو يتميز بوجود ظهرية مغمورة تمتد من جزر قورية إلى رأس الديماس تمثل حاجزا طبيعياً أمام التيارات البحرية الساحلية التي تندفع من الشمال الشرقي في اتجاه الجنوب وهو ما يجعل حركة هذه التيارات بطيئة نسبيا لكنها كافية لتجديد المياه وخاصةً وأنه لا توجد أي حواجز أمام التيارات البحرية القادمة من الشرق في اتجاه سواحل الخليج.

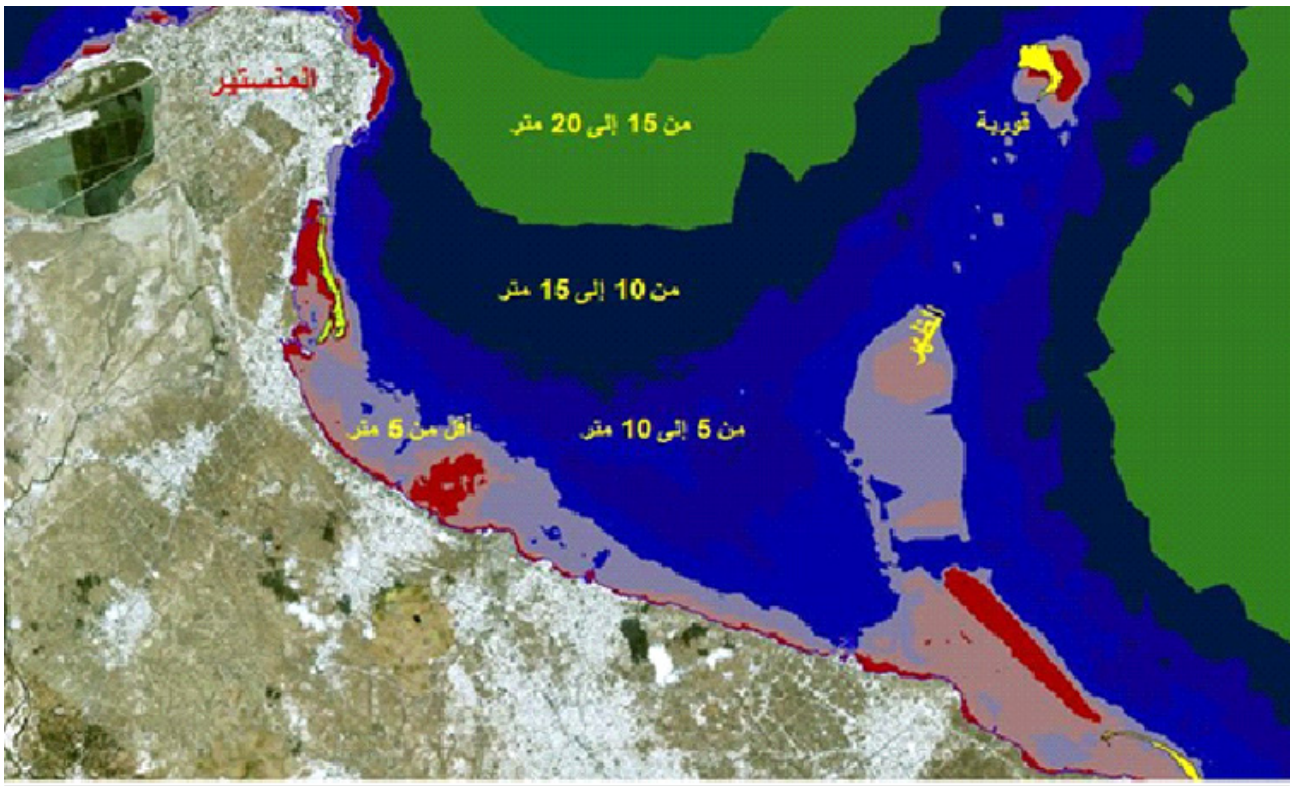

خريطة الأعماق في خليج المنستير

المصدر:وكالة حماية الشريط الساحلي APAL

ويتميز الخليج بتنوع الأعشاب والحيوانات البحرية مما يجعل منه منطقة ذات وضع ايكولوجي متنوع وحساس وملائم جدا لتكاثر الأسماك والرخويات والقشريات وهو يمثل حاضنة بحرية ممتازة ترتاده الأسماك الكبيرة لتضع بيضها في هذا الوسط الطبيعي الغني بغذائه وبتياراته المائية الخفيفة.كما أن درجة ملوحة مياهه المرتفعة نسبيا تعتبر أحد أهم الخصائص الطبيعية الهامة التي تجعل من نوعية اسماكه جيدة جدا وهو يمثل بكل هذه الخصائص منطقة فريدة من نوعها في البحر الأبيض المتوسط. على طول سواحل هذا الخليج تمتد 7 مدن هي من الشمال في اتجاه الجنوب، المنستير وخنيس وقصيبة المديوني ولمطة وصيادة وطبلبة والبقالطة ويقدر العدد الجملي لسكان هذه المدن بأكثر من 190000 نسمة. ويتعاطى عدد هام من سكان هذه المدن منذ القدم مهنة الصيد البحري الساحلي بطرق تقليدية في مياه الخليج ويقدر عدد البحارة الذين يشتغلون بأكثر من 4000 بحار. ويوجد في هذا الخليج 4 موانئ هي طبلبة والمنستير وصيادة والبقالطة ومرفأ بقصيبة المديوني وكلها مختصة في الصيد الساحلي. ويبلغ الإنتاج حوالي 16000 طن من السمك سنويا منها 13000 طن من السمك الأزرق. كما يوجد بالخليج عدة وحدات لتربية الأسماك يبلغ حجم انتاجها السنوي حوالي 4000 طن. كما تنتشر حول الخليج العديد من الورشات ومصانع صنع الشباك وحاجيات الصيد البحري مما يجعل الآلاف من الأسر تعيش من منتجات هذا الخليج وتقتات منه خاصة صغار البحارة ذوي الإمكانيات المحدودة.

2-المشكـــلة:

بدأت المشكلة البيئية في خليج المنستير منذ أكثر من 30 سنة وذلك مع بداية الانفتاح على الاستثمار الخارجي وانتصاب العديد من الصناعات الملوثة بجهة المنستير خاصة مصانع معالجة المواد النسيجية بالمواد الكيميائية حيث تعد المنطقة حاليا أكثر من 35 وحدة معالجة الى جانب القاء الفضلات ومواد البناء عشوائيا من قبل البلديات والمواطنين لفترات طويلة. كما وقع إحداث عدة موانئ على ساحل الخليج بكثافة عالية بمعدل ميناء كل 5 كم بحواجزها التي لا تراعي خصوصيات ديناميكية المياه بالخليج حيث تسببت في تعطيل التيارات البحرية الخفيفة على طول سواحل الخليج وتحويل المناطق بين الموانئ إلى شبه بحيرات راكدة. ثم كان المنعرج في بداية التسعينات بانتصاب شبكات التطهير ومحطات المعالجة، في إطار برنامج تطوير مستوى العيش ومقاومة التلوث وتحسين جودة الحياة.حيث وقع تركيز عدة محطات تطهير في ولاية المنستير تصب إما في البحر مباشرة أو في السباخ أو في مجاري أودية جافة ومنها 3 محطات تصب مباشرة في مياه الخليج في بداية التسعينات وهي:

محطة الفرينة بالمنستير ومحطة «صيادة لمطة بوحجر» في وادي السوق ومحطة جمال التي تلقي بمياهها الملوثة في وادي المالح والذي يصب في الخليج عبر قناة خنيس إلى جانب ذلك الإلقاء العشوائي للمياه المستعملة وغير المعالجة سواء كانت صناعية أو منزلية في قنوات صرف مياه الأمطار المعدة لحماية المدن من الفيضانات مثل ما هو الشأن لقناة سيدي عبد السلام في صيادة أو قناة قصيبة المديوني، وفي مجاري الأودية مثل ما هو الشأن لوادي المالح في المنطقة الصناعية بنبلة أو وادي السوق في المنطقة الصناعية بوحجر- قصر هلال. وفي الجملة تسكب هذه المحطات الثلاثة يوميا في مياه الخليج حسب أرقام الديوان أكثـــر من 20.000 م^3 من المياه المستعملة وهي أرقام مشكوك فيها لا تكشف الحقيقة خاصة وأن المنطقة المعنية تتميز بكثافة سكانية عالية وهي منطقة حضرية بامتياز بحيث أن عدد السكان الذين يلقون بالمياه المستعملة في الخليج عن طريق شبكات التطهير أو عشوائيا في بقية المجاري يقدر بأكثر من 200 ألف ساكن وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول قدرة محطات التطهير الموجودة على المعالجة، اضافة إلى الطرق المعتمدة في ذلك ومدى مطابقتها للمواصفات المعمول بها.

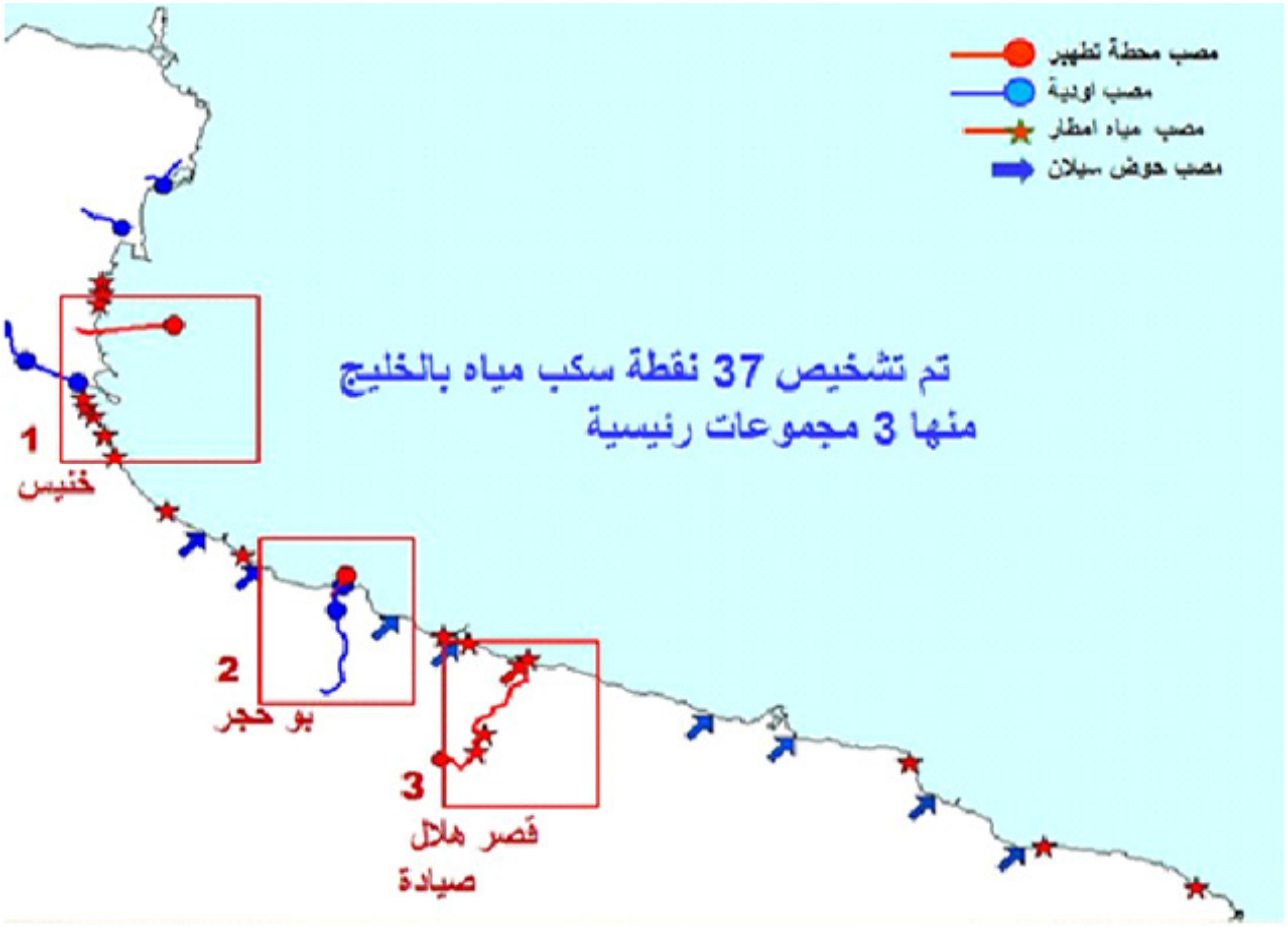

مصادر المياه المنسكبة بخليج المنستير

المصدر:وكالة حماية الشريط الساحلي APAL

يعتبر مشكل التلوث في خليج المنستير معقدا نسبيا نظرا لتداخل العديد من الأطراف والعوامل المتسببة في هذه الظاهرة الخطيرة ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

حيث أن قضية الكارثة البيئية في خليج المنستير تتحدد من خلال مجموعة من الأطراف الرئيسية تتحمل المسؤولية الكاملة في ما حدث ومن بين هذه الأطراف من له مسؤولية مضاعفة بسبب تواطئه أو تهاونه أو خوفه وهو ما يجعلنا نطالب بضرورة فتح ملف التلوث ومحاسبة المتسببين في الكوارث البيئية الخطيرة التي تمس مباشرة بصحة المواطن والتدقيق في المشاريع التي انجزت بعنوان المحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة وإذا بهذه المشاريع تتحول إلى كارثة حقيقية تهدد الحياة رغم الأموال الطائلة التي صرفت في انجازها في صفقات عمومية عليها نقاط استفهام كبيرة.

ويمكن تصنيف هذه الأطراف حسب المخطط التالي:

1-الأطراف المتسببة في التلوث وتتحمل مسؤولية جزائية في ذلك :

*الديـوان الوطنـي للتطهيـر : - محطات التطهير.

- شبكة قنوات التطهير.

*أصحـــاب المصـــانـــــع : - إلقاء المياه الصناعية عشوائيا أو في قنوات التطهير.

*بلديـــات ومواطـنـــــون: - إلقاء الفضلات على شاطئ الخليج.

2- الأطراف المسؤولة عن التلوث :

* الديوان الوطني للتطهير(يتحمل مسؤولية قانونية) :

- محطات التطهير:
  - لا تراعي الخصوصيات الايكولوجية للمنطقة.
  - غير مطابقة للمواصفات .
  - ذات طاقة محدودة.
  - لا تتم صيانتها.
  - اختيارات خاطئة في طريقة المعالجة.

* شبكة القنوات : غير متلائمة مع المتطلبات الميدانية وسلوكيات المواطن.

- وكالة حماية الشريط الساحلي (تتحمل مسؤولية قانونية) :
  - غضت الطرف عن الانتهاكات المسجلة في حق الشريط الساحلي للخليج.
- الوكالة الوطنية لحماية المحيط (تتحمل مسؤولية قانونية):
  - غضت الطرف عن الانتهاكات المسجلة في حق البيئة.
  - التواطؤ مع السلط الادارية الجهوية للتغطية على الجريمة البيئية.
- السلط الإدارية الجهوية (تتحمل مسؤولية سياسية وقانونية):
  - استعملت نفوذها لتعطيل القانون وقدمت مغالطات عديدة في ما يتعلق بالتلوث للتستر عن الفساد في مجال البيئة .
- الجماعات المحلية (تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية):
  - انتهاكها للقانون بإلقاء الفضلات عشوائيا وعدم تدخلها لإيقاف الانتهاكات البيئية.
- المواطنون (يتحملون مسؤولية قانونية وأخلاقية):
  - المشاركة في التلوث بإلقاء فضلات مواد البناء في سواحل الخليج.

إن ما حصل طيلة أكثر من عقدين يتمثل في أن الخليج تعرض إلى هجمة بربرية ممنهجة من قبل كل هذه الأطراف وبدرجات متفاوتة في المسؤولية افضت إلى وقوع كارثة بيئية حقيقية مازالت مختلف أجهزة الدولة تتعامل معها بتهاون كبير وتلكؤ في معالجتها بتعلات مختلفة، وحتى الحلول التي أجبرت على انجازها تحت وطأة ضغط المجتمع المدني في المنطقة لم تتجاوز الحلول الترقيعية التي تؤجل المشكل وقتيا ليتفجر بعد ذلك بكارثة أكبر وهو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تغيير الخيارات التي تتبناها مختلف هذه الأجهزة في التعامل مع قضية البيئة وتبني خيارات جديدة تتلاءم مع واقعنا في إطار إستراتيجية واضحة المعالم تحدد اهدافها بدقة على المدى المتوسط والبعيد للقضاء على ظاهرة التلوث نهائيا. ونعتقد جازمين أن البديل الذي قدمه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعروف باسم «مشروع الكاهنة» يمثل أحد الحلول الممكن تطبيقها في المستقبل لتجاوز معضلة التلوث في المنطقة وفي البلاد التونسية.

وعمليا فطيلة أكثر من عقدين تعرض خليج المنستير إلى هذه الهجمة والتي بدأت كما أسلفنا الذكر بانتصاب محطات التطهير وصناعة معالجة المواد النسيجية بالطرق الكيميائية حيث رغم أن القانون ينص على أن هذه الصناعة ملزمة بالقيام بمعالجة أولية للمياه التي تستعملها فإن عدد هام من المصانع يتهرب من القيام بذلك نظرا لارتفاع كلفة معالجة المياه الصناعية ويعمد إلى عدم تشغيل الوحدات الخاصة بمعالجة المياه المستعملة ويتخلص منها بطريقة عشوائيةبسكبهافي الأودية أو في قنوات التطهير.

القاء المياه الصناعية الملوثة في وادي المالح

القاء المياه الصناعية الملوثة في خليج المنستير

كما أن واقع هذه الصناعة اليوم بعد إلغاء " الاتفاقيات متعددة الألياف " وانفتاحها على المنافسة العالمية وتراجع اسعار منتجاتها في الأسواق العالمية تحت ضغط صانعي القرار في هذه الصناعة يؤكد أن هؤلاء الصناعيين غير قادرين على تحمل تكاليف المعالجة الباهظة وهو ما يجعلهم يلتجئون إلى التخلص من نفاياتهم الخطيرة عشوائيا على حساب المحيط أو يستغلون عطلة نهاية الأسبوع ليلقوا بها في شبكات قنوات التطهير،ورغم أن هذه المياه السامة تتسبب في إتلاف بكتيريا المعالجة في أحواض محطات التطهير فإن الديوان الوطني للتطهير تغاضى عن ذلك دائما وهو ما جعل طرق معالجته للمياه المنزلية المستعملة عديمة الفائدة خاصة وأن محطاته لم تكن مخصصة لمعالجة المياه الصناعية وهكذا تحولت محطات التطهير

إلى أداة للتلوث نظرا لعدم نجاعتها في عملية معالجة المياه كما أن تركيز محطات التطهير على سواحل الخليج في بداية التسعينات لم يراع الخصوصيات الطبيعية والايكولوجية لهذه المنطقة وقد رافق ذلك العديد من الخروقات والانتهاكات من أهمها، تركيز محطة الفرينة في المنطقة الصناعية بالمنستير والتي تلقي بمياهها الملوثة في مياه ضحلة على مسافة 600 م من الشاطئ مما تسبب في تلوث الشريط الساحلي جنوب مدينة المنستير في اتجاه مدينتي خنيس وقصيبة المديوني وهو يشمل تلوث عضوي ورواسب معدنية خطيرة جراء المواد الكيميائية الملقاة في هذه المنطقة.

صرف المياه الصحية على شاطئ الخليج

مظاهر التلوث البحري في الخليج

وينضاف إلى محطة الفرينة المياه القادمة من محطة جمال والمنطقة الصناعية بنبلة والتي تسكب مياهها عبر وادي المالح والذي يتواصل بقناة خنيس الاصطناعية التي تصب مباشرة في الخليج في مستوى مدينة خنيس في مياه ضحلة وقد تسببت هذه الوضعية في تعفن سواحل هذه المدينة على كامل السنة وانبعاث روائح كريهة يدركها كل من يمر على الطريق الساحلي.

صرف المياه الملوثة من محطة وادي السوق

قناة صرف مياه صناعية في وادي المالح

- تركيز محطة صيادة لمطة بوحجر في بداية التسعينات على بعد حوالي 5 كم من محطة الفرينة ووادي خنيس بين وادي السوق ووادي المنصورة بطاقة تقدر بـ 1680 م^3 في اليوم وبدون أنبوب سكب بحري حيث تلقي بمياهها مباشرة على الشاطئ أو في وادي السوق.

مشاهد لإلقاء المياه عشوائيا خلف محطة وادي السوق

وتعاني هذه المحطة من مشاكل عديدة أهمها تجاوز طاقة معالجتها بأكثر من مرتين ونصف حسب اعترافات الديوان الوطني للتطهير وأكثر من 4 مرات حسب الدراسة التي أعدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعلها تلقي بالمياه بدون معالجة في البحر كما أن جزء من المياه الصناعية الملوثة يصلها عبر وادي السوق قادما من المنطقة الصناعية ببوحجر- قصر هلال ليصب بجانب المحطة ويختلط بالمياه التي تلقي بها .

المياه الملوثة تسكب في وادي السوق دون معالجة

وقد تسببت هذه المحطة في تغير الوضع البيئي للخليج بسرعة كبيرة خاصة في الشريط الممتد بين مدينتي صيادة و قصيبة المديوني حيث ترسبت طبقة من المواد العضوية السامة على طول الساحل بسمك يتجاوز 1 متر أحيانا وعلى عرض يصل إلى حوالي 700 م من الشاطئ في اتجاه الأعماق وقد تسبب هذه التلوث في انعكاسات وتداعيات خطيرة أهمها:

-تصحر الشريط الساحلي والقضاء على الأعشاب والطحالب الطبيعية وظهور نباتات جديدة أهمها النبات المعروف بـ"سلاطة البحر".

-نفوق الكائنات الحية التي كانت تعيش في الشريط الساحلي من أسماك ورخويات وقشريات مختلفة وهو ما تسبب في انخرام التوازن البيئي للخليج.

صور تعكس نفوق الكائنات البحرية في الخليج

-تغير التركيبة الكيميائية لمياه الخليج بتقلص نسبة الأكسيجين وتراجع نسبة الملوحة وارتفاع جزيئات كيميائية جديدة تلقي بها المصانع ومحطات التطهير.

-انقطاع التيارات البحرية الساحلية المجددة للمياه بسبب كثافة الموانئ ورسوبيات المواد العضوية التي جعلت المياه راكدة ومتعفنة.

-انتشار الروائح الكريهة على طول الشريط الساحلي وهي ناجمة عن انبعاث غازات (H_2S) كبريت الهيدروجين.

-تآكل المواد المعدنية غير الحديدية في سفن الصيد الساحلي مثل النحاس وطلاء السفن مما أثقل كاهل الصيادين خاصة وأن معظمهم يعيشون على الصيد الساحلي ودخلهم محدود وأصبحوا يجدون صعوبات كبيرة في ترويج منتجاتهم.

-تراجع إنتاج الصيد الساحلي وعدد البحارة الذين هجر الكثير منهم هذه المهنة وتراجع نشاط مرفأ مدينة قصيبة المديوني.

-الانعكاسات الصحية على البحارة وعلى متساكني الشريط الساحلي إذ لوحظ أن أغلب البحارة يعانون من أمراض جلدية وطفوحات وطفيليات عديدة كما يعاني السكان من ارتفاع ملحوظ لآفة السرطان حيث يعتقد الكثيرون أن ذلك يعود إلى التلوث رغم غياب الدراسات الدقيقة التي تؤكد ذلك.

-تآكل الآثار البحرية الفينيقية والرومانية خاصة الميناء الأثري بمدينة لمطة (Leptis Minor) الذي غمرته الرواسب العضوية وأصبح في حالة يرثى لها تعكس هول الكارثة البيئية التي حلت بالخليج والذي وقع إثباته من قبل عدد هام من الباحثين رغم أن بعض الأصوات من المسؤولين في الديوان الوطني للتطهير مازالت تتنصل من مسؤوليتها وتدعي أن التلوث ليس كارثي. لكن مشاهدة آلاف الكائنات البحرية التي تنفق سنويا ويلفظها البحر على شواطئ الخليج إلى جانب الروائح الكريهة المنبعثة تكذب إدعاءات هؤلاء المسؤولين وتمثل صفعة على وجوههم تنفي تحاليلهم وبحوثهم التي يدعون أنهم أجروها والتي نعتقد جازمين أنها تتعمد المغالطة للتغطية على الفساد الذي طبع إنجاز مشاريع التطهير في البلاد بكلفة باهظة جدا تحملتها المجموعة الوطنية لكنها خلفت الخراب والدمار والموت.

3-ردود فعل المتضررين والفاعلين في المجال البيئي:

تضاربت المواقف منذ البداية حول تركيز شبكات التطهير في بداية 90 خاصة وأن أغلب السكان في المنطقة كانوا يشتكون من الإلقاء العشوائي للمياه الصناعية ولكن السلط كانت تروج لأهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى تحقيق جودة الحياة وتطور مستوى العيش كما أن ملاحظة حجم الأنابيب التي يقع استعمالها في شبكة التطهير إلى جانب الاخلالات التي وقعت أثناء انجاز المقاولين لهذا المشروع شكك في جدواه وآثار مخاوف الكثيرين وقد كان الفاعلون في المجتمع المدني نبهوا إلى خطورة ما يمكن أن ينجر عن تركيز محطات التطهير على سواحل الخليج خاصة في ظل الغموض الذي كان يكتنف إنجاز المشاريع العمومية والفساد الذي كان مستشريا مع بداية تطبيق السياسات الليبرالية المتوحشة في إطار الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والتي لم تكن تعطي للجوانب الاجتماعية والبيئية أية أهمية. وفي ظل الحصار الذي فرضه النظام تدريجيا في أواسط التسعينات على الناشطين في المجتمع المدني خاصة بعد أن ضيق الخناق على النشاط السياسي المعارض، أصبح هامش التحرك لدينا محدودا وقد اعتمدنا في تلك الفترة خاصة على النقاشات في المقاهي لإبراز المخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها التلوث خاصة وأن مدينتنا قصيبة المديوني أصبحت محاصرة من ثلاثة اتجاهات بمصبات الفضلات التي كان يلقى بها عشوائيا في مجاري الأودية في غابة الزياتين: مصب «غرب الوادي» في منطقة الحرقوسية ومصب وادي السوق قرب بوحجر إلى جانب محاولة السلط الجهوية بالتواطؤ مع المجلس البلدي في 1994 استعمال مقاطع حجارة قديمة بين قصيبة المديوني وخنيس كمصب

جهوي للنفايات وهو ما أدى إلى احتجاج المتساكنين الذين أمضوا على عريضة للتصدي لهذه المحاولة وهو ما أجهضها في المهد. كما اتصلنا بالبحارة لتنبيههم لخطورة المسألة لكن أمام هاجس الخوف وعدم الاقتناع لم تثر مسألة التطهير اهتماما كبيرا بل إن البعض اعتقد أن ذلك لا يعدو أن يكون فعل سياسي من قبلنا لمعارضة النظام لا غير خاصة وإننا كنا نجاهر بمواقفنا المعارضة للنظام عبر نشاطنا الحقوقي في إطار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان أو نشاطنا النقابي صلب الاتحاد العام التونسي للشغل أو من خلال نشاطنا الثقافي صلب جمعية أحباء المكتبة والكتاب بمدينة قصيبة المديوني .ومنذ أواخر التسعينات بدأت الأوضاع البيئية تتعفن على سواحل الخليج وأصبحت الروائح الكريهة المنبعثة من الشاطئ تتفاقم وقد برزت بوضوح للعيان ملامح الكارثة البيئية التي كانت تتفاقم كل يوم وتزامن ذلك مع اشتداد القبضة الحديدية للنظام الحاكم خاصة بعد مؤتمر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان في سنة 2000 وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ساد الخوف والانطواء في صفوف المجتمع ولكن الانعكاسات الاجتماعية لمنوال التنمية الذي طبق في إطار الانفتاح على العولمة مكن من عودة الحراك الاجتماعي خاصة مع بداية خوصصة مؤسسات النسيج العمومية وبداية تطبيق ما يعرف بمرونة التشغيل حيث سجلت العديد من الانتهاكات في حقوق عمال وعاملات النسيج وهو ما وفر لنا أرضية ملائمة لتكثيف نشاطنا الحقوقي والنقابي والثقافي مما مكننا من مصداقية هامة لدى المجتمع وتعاطف زادنا حماسا في تكثيف نشاطنا وقد صدرت بعض المقالات في صحف المعارضة مثل «الطريق الجديد» و«الموقف»و«البديل» تشير إلى خطورة التلوث الذي تعاني منه منطقتنا وتحمل الحزب الحاكم مسؤولية تردي الوضع البيئي بسبب سوء خياراته وسياساته.

كما كان لصدور بعض المقالات في جرائد هامة عالميا مثل «لوموند» (le Monde) وقع هام جدا لفك الحصار الإعلامي الذي كان يفرضه النظام في الداخل حول المشاكل الداخلية. وقد استغللنا تلك الظروف لتكثيف حملتنا ضد التلوث لكسب دعم المواطنين للتحركات الاحتجاجية التي كنا نطالب بها حتى ننقذ منطقتنا من التلوث كما شملت دعايتنا البحارة الذين كانوا أولى ضحايا التلوث وقد بدأ التذمر في صفوفهم يشتد وهو ما بدأوا يعبرون عنه خاصة في الاجتماعات التي تخصهم عبر نقابة صيادي الأسماك أو في الاجتماعات التي كانت تعقد مع المسؤولين المحليين والجهويين الذين كانوا يقدمون تفاسير أخرى للتلوث عبر انكاره أو تحميل المسؤولية للمواطنين الذين يلقون بفضلات البناء على الشاطئ مع تقديم الوعود للتصدي للملوثين.

كما ساهم فتح مقر فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان بمدينة قصيبة المديوني سنة 2004 في كسر حاجز الخوف مع تكثف نشاط المناضلين في الجهة ومن خارجها ومواجهة قوات الشرطة التي كانت دائما تسعى إلى إعاقة اجتماعات الرابطيين ومنعهم من الوصول إلى المقر بتعلة تطبيق التعليمات وكانت المشادات مع البوليس تقع في الشارع تحت أنظار المواطنين وهو ما خلق نوعا من التحدي ساهم في تآكل هاجس الخوف لديهم.

ساهمت كل هذه الظروف في تضييق الخناق على أطروحات السلطة ووعودها في مجال البيئة وكشفت زيف الوعود التي كانت تقدمها للمتضررين المباشرين كما كان لتضخم معاليم استهلاك الماء والتطهير دور هام في تفاقم تململ السكان من مشكلة التلوث وأصبح الديوان الوطني للتطهير المتهم الأول في ذلك وكانت النقاشات في المقاهي تشير إلى ذلك بوضوح. في ظل هذه الأجواء جاءت الكارثة البيئية لسنة 2006 ففي أواخر شهر ماي وبداية جوان انبعثت غازات وروائح كريهة عمت كامل سواحل الخليج من صيادة إلى المنستير ووصلت هذه الغازات إلى أكثر من 5 كم بعيدا عن الشاطئ ليتم استنشاقها في مدن مثل طوزة وانتشرت الروائح الكريهة في كل المناطق مما جعل المساكن لا تطاق واقترن ذلك باحمرار مياه البحر وقد دام انبعاث هذه الغازات السامة أكثر من أربعة أيام.

أدركنا منذ البداية أننا أمام كارثة بيئية حقيقية وأن حالة غليان السكان بلغت أوجها لتتحول إلى حراك اجتماعي وفعلا كانت الغازات المنبعثة هي كبريت الهيدروجين (H_2S) حيث بدأت انعكاسات هذه الكارثة تبرز للعيان بوضوح.

صور الكارثة البيئية في 2006 :احمرار البحر و نفوق الأسماك

فقد لاحظ السكان أن جميع الأدوات النحاسية المستعملة في بيوتهم تغير لونها إلى السواد إلى جانب تغير بعض ألوان الدهن المستعمل في واجهة بيوتهم وتساقط حبات الزياتين كما أصيب العديد من الأطفال والرضع بحالات غثيان وهناك من أغمي عليهن من النساء خاصة الحوامل إلى جانب ما اكتشفه البحارة والسكان من نفوق لآلاف الكائنات البحرية من جميع الأحجام والتي ألقى بها البحر على الشاطئ في مشهد مروع يعكس حجم الكارثة البيئية التي حلت بالخليج. كان ذلك كافيا لدفع الأهالي إلى التحرك والاحتجاج حيث انطلقت مظاهرة عفوية من المقاهي شارك فيها عدد كبير من السكان جابت وسط المدينة منددة بالنظام والديوان الوطني للتطهير وقد حمل المشاركون أقنعة من الورق تستعمل في أشغال البناء من قبل البنائين ورغم الحضور المكثف لأعوان الأمن ومحاولتهم التصدي للمتظاهرين إلا أنهم فشلوا في ذلك نظرا للغضب الكبير الذي كان سائدا.

مشهد لقمع الحراك الاحتجاجي في 2006 بقصيبة المديوني

كنا جمع من المناضلين والناشطين في المقدمة وقد حاولت الشرطة أن تتفاوض معنا لكننا رفضنا ذلك وطالبنا بعقد اجتماع عاجل في مقر البلدية باعتبارها المؤسسة الدستورية التي من مهامها الحفاظ على البيئة وقد رفضوا في البداية الاستجابة لمطلبنا بتعلة أن البلدية لا تعمل يوم الأحد لكن اقتحام المواطنين للسياج كان كافيا لتغيير الموقف وفتح قاعة الاجتماعات أمامنا والتي غصت بالحضور الذين كانوا يرددون الشعارات المناهضة للسلطة في تحد كبير للحضور الأمني الذي حاول استعمال وسائل للترهيب مثل أخذ صور للمتظاهرين من فوق أسطح المنازل كما نشط بعض المنتسبين للحزب الحاكم إلى بث الدعاية بأن المظاهرة سياسية تقوم بها المعارضة ولا علاقة لها بالبيئة وقد عكس كل ذلك اللخبطة والضعف في التعاطي مع الحراك الاجتماعي من قبل السلطة مما سيزيد في التفاف السكان حولنا خاصة وأن الخطاب الذي قدمناه والمطالب التي رفعناها في هذا الاجتماع لامست بجدية مطالب السكان وأظهرت مصداقيتنا بعيدا عن المهاترات والأطروحات التي كانت تقدمها السلطة والتي كانت واهية. وقد مكن ذلك من تأطير التحرك الشعبي ووضع خطة نضالية واضحة المعالم تم انجازها في المقهى بمشاركة المواطنين وتتمثل في مواصلة الاحتجاج والتظاهر وقطع الطريق الشاطئية لفترات محدودة وصياغة بيان وعريضة والتوجه إلى مقري المعتمدية والولاية للاحتجاج وإعلام الصحف والسعي إلى دفع بقية المدن المتضررة إلى المشاركة في الاحتجاجات إلى جانب الاتصال بالناشطين والمناضلين في مجال البيئة في الداخل والخارج لكسر الحصار الاعلامي الذي عمل النظام على فرضه على هذا الحراك وقد بادرت السلطة بتكليف مجموعات من الجنود لتنظيف الشاطئ من "سلاطة البحر" في محاولة لتهدئة الوضع . وأمام تواصل التوتر والاحتجاجات أعلنت السلطة عن تنظيم لقاء مع المواطنين يجمع السلط الجهوية

والمسؤولين وخبراء في ميدان البيئة لتوضيح ما حصل في الخليج طيلة الفترات السابقة وقد حدد اللقاء يوم السبت 3 جوان على الساعة الخامسة مساء. كما كثفت السلط الأمنية من مراقبتها للناشطين حيث كلفت عدة أعوان بمراقبتهم مراقبة لصيقة في محاولة لترهيبهم لكن كل ذلك لم يفلح بل كان يساهم في تكسير حاجز الخوف وفي مساء السبت غصت القاعة الكبرى بدار الثقافة بالحاضرين مع تواجد مكثف للأمن خارج وداخل القاعة وقد كان اجتماعا تاريخيا بدأ بإلقاء مداخلة علمية نشطها باحث جامعي حول مشكلة التلوث في الخليج، و الذي أكد في مداخلته أن هذا التلوث هو ظاهرة طبيعية مرتبطة بالخصوصيات الطبيعية للخليج ومعتبرا أن وادي خنيس والإلقاء العشوائي من قبل المواطنين هو الذي يفسر هذه الظاهرة وهو ما لاقى استياء من قبل الحاضرين الذين اتهموه بالتغطية على الحقائق والتواطؤ مع النظام في اخفاء الحقيقة وقد كانت المداخلات عاصفة وعنيفة تعكس مدى الاحتقان الذي كان يعيشه المجتمع وقد كانت كل الاتهامات تصب في اتهام الحزب الحاكم والنظام و الديوان الوطني للتطهير وتحميله المسؤولية والفشل وقد دام الاجتماع حوالي خمس ساعات اضطر خلاله المسؤولون الجهويون إلى الاستماع إلى كل من طلب التدخل وقد انقسمت المداخلات إلى صنفين مداخلات المحتجين الذين تكلموا بكل تلقائية وعبروا عن غضبهم مما آلت إليه الأوضاع البيئية في المنطقة ومداخلات المنتمين للحزب الحاكم الذين وقفوا ضد التيار واعتبروا أن الظاهرة طبيعية وأن هنالك أطرافا سياسية تحاول إثارة المشاكل وقد اضطر البعض منهم تحت الشتائم والتشويش عليهم إلى قطع مداخلتهم وقد عكس ذلك الغباء الذي ميز السلطة في التعاطي مع مثل هذه الاحتجاجات الشعبية، وقد أصبح الكثير منهم محل تهكم من قبل المواطنين الذين أصبحوا يطلقون عليهم تعبير "الذين لا يشمون" في إشارة إلى الروائح الكريهة التي كانت تنبعث من البحر والتي يعتبرونها ظاهرة عادية. وقد وعد الوالي في ختام الاجتماع بنقل مطالب المحتجين إلى السلط العليا.

وإثر هذا الحراك قامت السلطة باتخاذ جملة من الاجراءات لامتصاص غضب السكان وتتمثل في تخصيص جملة من الاعتمادات لتهيئة جزء من شاطئ المدينة بالقرب من المرفأ بغرس أشجار النخيل وتهيئة منتزه صغير كما كان للحركة صدى لدى مجلس النواب أما في الصحافة الوطنية فقد وقع تزوير الوقائع وذكر أن اجتماعات وقعت للنظر في الوضعية البيئية تحت اشراف والي الجهة في خبر صغير لا يشير أبدا لما وقع. وعلى العكس من ذلك لقي هذا التحرك مساندة هامة من قبل العديد من الناشطين في مجال البيئة في الداخل والخارج من صحافة ومنظمات وأحزاب معارضة ونواب في البرلمان الأوروبي ...

كارثة بيئية في قصيبة المديوني

تكل بعض القرى والمدن الساحلية من ولاية المنستير(قصيبة المديوني، خنيس، لمطة، صيادة)... على بحر يتسم بانخفاض مستوى مياهه وبانحسار التيارات الساحلية وفي ظل ذلك تعد محطتي تطهير واحدة لشمال مدينة خنيس المعروفة "بمحطة الغربية والثانية جنوب مدينة قصيبة المديوني محطة "وادي السوق". وكلا المحطتين تفرغان المياه الواردة عليها ببقة البحر "المبت" وكان من نتائج ذلك:

-مياه بحرية راكدة ومليئة برواتح كريهة وهذا ما يمكن معاينته بسهولة عند استعمال الطريق الساحلي (المنستير – قصر هلال) وخاصة في مستوى مدينة قصيبة المديوني -انقراض كل الكائنات البحرية

الكـــارثة

بداية من يوم الجمعة 19 ماي انطلقت روائح كريهة جدا من البحر وانتشرت مخلفة مدينة قصيبة المديوني بتمامها.

مياه البحر بمرجان الحمراء المياه على طول الشريط الساحلي

كما تفاعلت كيميائيا أكسدة بعض المعادن، تغير ألوان الدهن، انحسار البلانكتون (الطحلب)، تآكل معدات القوارب النحاسية ...تساقط جيات الزيتون، موت كميات كبيرة من السمك من مختلف الأحجام.

السلطات تلتزم الصمت

كيف تعاملت السلطة بمختلف مستوياتها المحلية الجهوية والوطنية إزاء التلوث الحاصل وتكتمت على حقيقة ما يقع وعملت على ترويج بعض الأطروحات التي لا تمت للواقع بصلة من نوع أن العملية لا تعدو سوى ظاهرة طبيعية وتعاملت مع الكارثة أمنيا وبالتروبج أن الرابطة تريد تسييس الموضوع وإضفاء أبعاد أخرى ...إلى آخر ذلك من التبريرات امتصاص المتساكنين

خرجت صبيحة الأحد 21 أفريل مسيرة شعبية بمدينة قصيبة المديوني رغم الحضور الأمني المكثف. وحمل المتساكنون "كفاحات" على أبوابهم وترجمت المسيرة نحو قصر البلدية حيث انعقد اجتماع شعبي عام وحادث كل التدخلات لتوقف:

-التلويث والاحتجاج على السلطة المحلية والجهوية لتكتمها وصمتها وعدم حضورها

-ضرورة الإسراع بكشف الحقيقة حول درجة وخطورة التلوث وحقيقة ما يجري

-طلب تشكيل لجنة علمية للكشف عن الوضع الصحي الناتج عن التلوث

-تقديم إعلام للمواطنين ووضعهم في الصورة

-طلب تشكيل لجنة فنية مستقلة حول ملف محطات التطهير ومدى احترامها للمواصفات المتعارف عليها

-التدخل العاجل لتنظيف الشريط الملوث

كما نادى التجمع العام إلى تحرك ثان يوم الجمعة 2 جوان على الساعة الخامسة بعد الظهر.

عبد الرحمان القصيبي

الشرطة تفرق مسيرة المواطنين

الرابطة والمحامين

مزيد الاحتقان والانغلاق واستهداف الحريات العامة والفردية أمام على الصعيد العربي فقد مير أعضاء الهيئة الإدارية عن تضامنهم التحتة القضائية التي تتعرض لها الحكومة الفلسطينية المنتخبة والنواب الأبطة العربية في محاصرتها وعزلها وحجب المعونات الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني ورفض كل أشكال الابتزاز والضغوط التي تتعرض لها سوريا والسودان. وثمنت التدخلات الدور البطولي التي تخوضه المقاومة العراقية في مواجهة الغزاة.

أبو أيمن

ثلاثة أيام هزت مدينة قصيبة المديوني

منذ صباح الجمعة 2 جوان وضعت مدينة قصيبة المديوني في حالة حصار مشدد، وتوكزت قوات أمن هامة في كلّ مداخل المدينة وتمّ منع هيئة فرع المنستير للرابطة حتى من استعمال الطريق المارة بقصيبة المديوني من أجل الالتحاق بالمدن الأخرى. كما تمّ جلب قوات أخرى من مختلف الفرق الأمنية. وعند الساعة الخامسة بعد الظهر خرج الأهالي في مسيرة حاشدة إنطلقت من وسط المدينة ومن مسجدها بعد صلاة الجمعة إلا أنّ قوات الأمن حالت دون وصولهم إلى مقر البلدية.

ويوم السبت تواصلت حركة الحصار والمراقبة اللصيقة لعديد الأفراد ومراقبة منازل العديد من المواطنين. وقد سبق للمجلس البلدي أن برمج ندوة حول "الشريط الساحلي الواقع والآفاق" ليوم السبت بدار الثقافة في محاولة لامتصاص غضب الجماهير من ناحية ومحاولة تسويق أن الكارثة البيئية التي عرفتها قصيبة المديوني لا تعدو أن تكون سوى ظاهرة طبيعية. وهي الندوة التي حضرها الأهالي بكثافة.

وبعد المداخلة العلمية القيّمة التي قدّمها الأستاذ المحاضر تحوّلت الندوة إلى اجتماع عامّ أشرف عليه والي المنستير والإطارات الجهوية فكانت المفاجأة الكبرى.

-جرأة ووضوح المتدخلين في بسط وطرح القضية وهو ما لم تعهده السلط في مثل هذه الاجتماعات العامة.

-رد فعل الحضور بقوة ومقاطعة "التجمعيين" وإجبارهم على عدم مواصلة التدخل، مما حدا بوالي المنستير إلى المطالبة بحقهم في التدخل والاستماع إليهم ورغم ذلك رفض الحضور السماح لهم بمواصلة التدخل.

-تواصل الاجتماع العام لأكثر من خمسة ساعات أكد خلالها المتساكنون إصرارهم على عدم مواصلة الصمت والعيش في مثلث التلوث الكارثي وعزمهم متابعة القضية ومواصلة العمل بكل الأشكال المدنية السلمية وتنديدهم بحالة الحصار والمراقبة اللصيقة ومطالبتهم بكشف الحقائق وتحديد المسؤوليات وإيجاد الحلول الكفيلة للحد من الإنعكاسات الكارثية للتلوث.

لقد برهنت التحركات الأخيرة والاجتماع العام الذي أشرف عليه والي المنستير إستقلالية الحركة ودوجة الوعي التي وافقتها كما أكدت أن الحزب الحاكم الذي حاول التعبئة وتأطير الإجتماع العام لم يعد له حضور يذكر بمدينة قصيبة المديوني وهي خاصية تمتاز بها المدينة.

وتواصلت يوم الأحد النقاشات بالمقاهي في شكل حلقات نقاش واجتماعات عامة فيمت التحركات الأخيرة وآفاق الحركة المواطنية الرافضة للعيش في مثلث التلوث

كما تواصل الحصار الأمني المفروض على المدينة لليوم الثالث.

عبد الرحمان الهذيلي

مقالات صحفية حول الكارثة البيئية و الحراك الاحتجاجي في 2006 في جريدة الموقف المعارضة

وكان من نتائج تلك الحركة أن قامت الدولة في 2007 بدراسات تهم استصلاح الخليج لكنها نبعت كلها من مقاربة تشخيصها للمشكلة التي تقوم على استصلاح الطبيعة وتنصلها من المسؤولية في التلوث نتيجة سوء اختياراتها والفساد الذي يميز تدخلها في مجال البيئة. وواصلت تسترها على المجرمين الحقيقيين. وقد عمدت الى تسويق مشروع الاستصلاح الذي خصصت له حوالي 50 مليون دينار حسب ما كان يروج ولكن في حقيقة الأمر وقع الاكتفاء بالدراسات ولم يقع تنفيذ المشروع بل إن الأموال التي خصصت وقع توجيهها إلى مجالات أخرى. وقد عارضنا منذ البداية مشروع 2007 واعتبرناه تأجيلا للمشكلة لأنه يقوم على المغالطة ويهدف إلى امتصاص غضب المواطنين والقضاء على الحراك الاجتماعي في المنطقة. وقد أصبحت منذ ذلك التاريخ تخصص اعتمادات لتنظيف الشاطئ بين خنيس وقصيبة المديوني من أعشاب "سلاطة البحر" التي كانت تتعفن وتطلق روائح كريهة. وكان يقوم بذلك عمال بأدوات بسيطة في مياه ملوثة. وكانت تلك الحركة محل تهكم من المجتمع لتتواصل الانتهاكات في حق الخليج دون أن تحرك الجهات المسؤولة ساكنا. في المقابل استجابت السلطة لبعض مطالبنا فيما يتعلق بالمصبات العشوائية للفضلات حيث أزالت هذه المصبات بعد أن ركزت مصبا جهويا في "منزل الحرب" ونقلت كل النفايات التي كانت متراكمة بين أشجار الزياتين بالقرب من منطقة الحرقوسية. كما قامت أيضا باقتلاع أشجار النخيل في شارع الحبيب بورقيبة والتي كانت تلامس خطوط الكهرباء متوسط الضغط الذي يزود المدينة والذي يمثل خطرا كبيرا على مستعملي الطريق خاصة من التلاميذ عند نزول الأمطار. وقد تم تعويضها بأشجار "الفوكوس" (Focus) المعدة للزينة.

شهد الوضع بعد ذلك مع تصاعد القمع الذي كان يمارسه النظام فتورا في الحركة الاحتجاجية المتعلقة بالبيئة خاصة مع انفجار العديد من الحركات الاحتجاجية في مجالات أخرى مثل الحوض المنجمي وتواصل الاحتجاجات في قطاع النسيج مع ارتفاع نسق الغلق الفجئي للمصانع وطرد العمال وانتهاك حقوقهم إلى جانب الحركات التي عمل النظام على محاصرتها اعلاميا وكانت السلط الجهوية تؤكد في كل مرة قرب انجاز مشروع الاستصلاح وتقدم وعودا كاذبة لتهدئة الخواطر في المقابل كان الوضع البيئي في الخليج يتعفن أكثر فأكثر. وفي أواخر 2009 أخذنا المبادرة لإنجاز دراسة تثبت زيف الادعاءات التي كانت تقدمها السلطة وبادرنا صحبة مجموعة من التلاميذ إلى انجاز هذه الدراسة الميدانية في إطار ما يعرف بـ"انجاز مشروع" في امتحان البكالوريا.

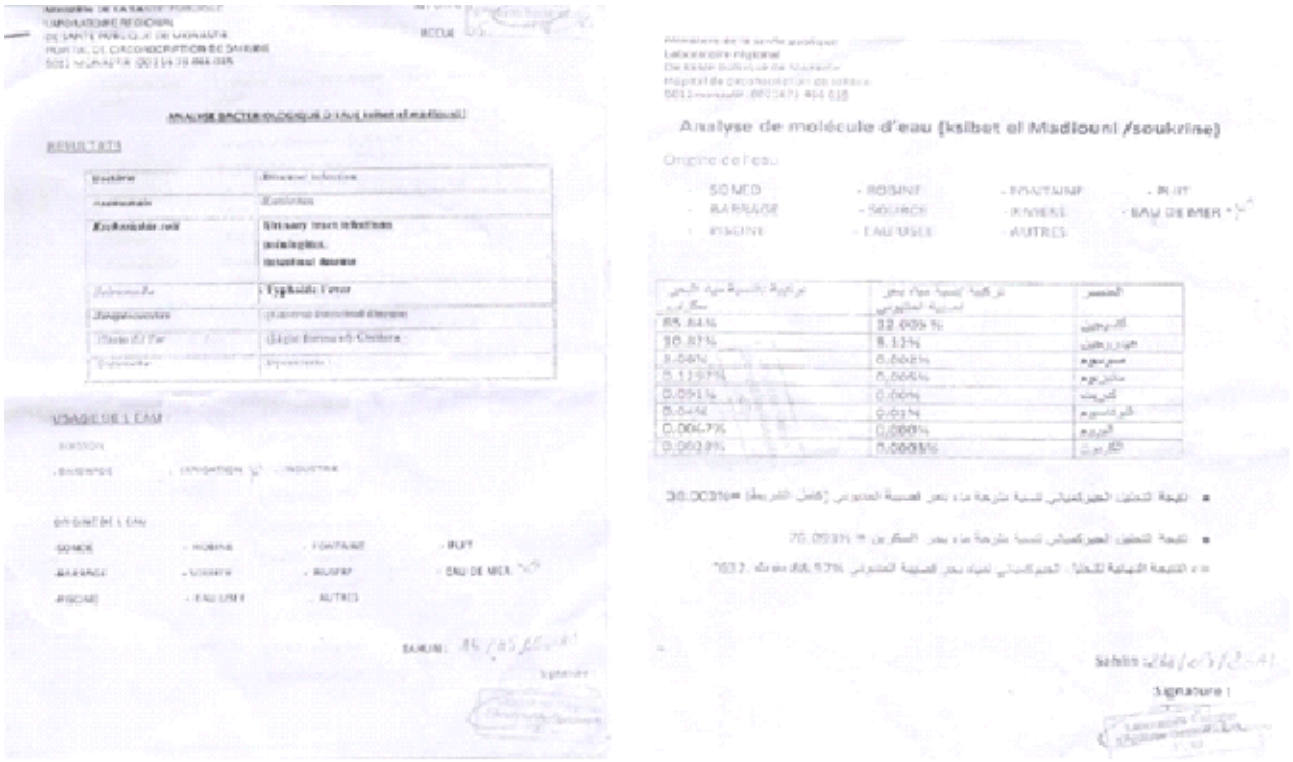

عينات من نتائج التحاليل التي أنجزت لدحض ادعاءات المسؤولين

وكان علينا أن نقوم بذلك بهذه الطرق الملتوية لأنه لم يكن مسموحا لنا القيام بذلك خاصة وأننا تحت الرقابة المستمرة وتطلبت الدراسة سنة ونصف من العمل صحبة هؤلاء التلاميذ لتصبح جاهزة في أفريل 2011 وفي الأثناء اندلعت الثورة وهو ما مكن من الاسراع في نسق الانجاز. ورغم امكانياتنا البسيطة المادية فقد اثبتت الدراسة كذب و ادعاءات السلطة في التفاسير التي كانت تقدمها لظاهرة التلوث و بينا بالحجة والدليل و التحاليل التي انجزناها لتركيبة مياه البحر وعبر المقارنات التي قمنا بها مسؤولية كل من الديوان الوطني للتطهير و المؤسسات الملوثة في الكارثة البيئية في الخليج و قد أصبحت لدينا رؤية واضحة حول المشكلة البيئية و الأطراف التي وراءها و قد دعم كل ذلك موقفنا خاصة اثناء المفاوضات التي ستأتي خاصة بعد الثورة كما مكن كشف الحقائق من استئناف الحراك الاجتماعي حيت تعددت بعد الثورة الوقفات الاحتجاجية و الاعتصامات وغلق الطريق خاصة و أن الظرف أصبح ملائما بعد انهيار النظام السابق.

مشاهد الحراك الاحتجاجي في 2011

أما موقف المسؤولين في المؤسسات المعنية بالشأن البيئي تواصل كما هو يغطي على الحقائق ويدعي أن الوضع البيئي لا يبعث على القلق وأن الظاهرة طبيعية.

وقد امتد الحراك الاحتجاجي ليشمل مدن أخرى مجاورة مثل لمطة وصيادة. كما أن التغطية الإعلامية بعد الثورة لكل الحراك الاحتجاجي أصبحت بشكل مكثف متناغمة مع التحول الذي حصل في المشهد الإعلامي بعد الثورة.

حركة احتجاجية اثر زيارة الوفد الحكومي في 8 جوان 2012

المنجي المجريسي نشر في الشروق يوم 23 - 09 - 2011

الشريط الساحلي الممتد من سبخة المنستير الى شاطئ البقالطة مرورا بسواحل جنيس وقصيبة المديوني ولمطة وصيادة وطبلبة وعلى امتداد مسافة تقارب 30 كلم يوجد في وضعية بيئية مزرية روائح كريهة وتلوث خطير مما ولّد تذمرات كثيرة. إلا أنه وجب التأكيد على أن هذا الوضع المؤلم ليس وليد اليوم أو حتى نتاج الأمس القريب بل هو نتيجة تراكمات عقود من الزمن ووجود محطة تطهير وادي السوق بين بوحجر ولمطة والتي تقادمت تجهيزاتها بالاضافة الى ما كان يشهده الشريط من تسرّبات كيميائية نتيجة غسل الصوف وغيرها من الافرازات التي كانت تصبّ في البحر الذي تحول ساحله في أغلب المناطق الى بحر ميّت متعفّن لا يصلح لا للصيد ولا للسباحة بل أصبح مدعاة لحياة بائسة لمتساكنين لم يسمعوا إلا الوعود الزائفة والبرامج الرنانة التي بشرتهم بمئات المليارات دون أن يروا إنجاز برامج حتى بآلاف المليمات.

تغطية الاعلام للحراك الاحتجاجي بعد الثورة

وإثر انتخابات أكتوبر 2011 وقدوم حكومة "الترويكا" تصاعدت الحركة الاحتجاجية للضغط على السلطة الجديدة لا يجاد حلول لمشكلة الخليج. وقد مكن الحراك الاحتجاجي من فرض عدة لقاءات مع المسؤولين سواء في المستوى الجهوي أو المركزي وكنا أثناء هذه اللقاءات نقدم الحجج والبراهين التي تؤكد حجم الكارثة والأطراف المسؤولة عنها. وقد تبنت حكومة الترويكا مشروع الاستصلاح القديم الذي وجدته جاهزا لكننا عارضناه ولذلك و قع تنظيم لقاء في شهر سبتمبر 2012 مع مكتب دراسات وقع تكليفه بإنجاز دراسة مشروع تعصير محطة التطهير بوادي السوق و الذي قدرت تكلفته ب35مليون دينار ممولة بقرض من مؤسسة KFW الألمانية وكان الديوان تحت ضغط الوقت لأن القرض محدد بآجال التنفيذ إلى حدود شهر ديسمبر 2012. وكان الهدف من اللقاء إقناع المجتمع المدني بجدوى تعصير هذه المحطة و إزالة هاجس الخوف الذي كان سائدا في صفوف الناشطين.

وقد كان وفد مكتب الدراسات يتكون من خبيرين تونسيين وخبير ألماني، وقد تم عرض نتائج دراسة تعصير المحطة والتي تتمثل في توسيع طاقة المعالجة الى حدود 6300 م^3 في اليوم مع استعمال المعالجة الثلاثية للمياه وإعادة تثمين 80٪ من المياه المعالجة ببيعها للفلاحين في المنطقة وتوجيه20 ٪ من المياه المتبقية الى محطة الفرينة التي تقوم بالمعالجة الثانوية وانجاز مسكب بحري بطول 3200 م في عرض البحر لتصريف مياه محطة الفرينة.

وقد تم اعتماد منظومة معلوماتية لتحليل ديناميكية المياه في الخليج وقع استعمالها من قبل شركة EDF الفرنسية و شركة STEG التونسية. وأثناء النقاش رفضنا هذا المشروع الذي يقوم على المغالطة والكذب وتمسكنا بضرورة غلق المحطة و تحويلها الى محطة ضخ و قد قدمنا بعض الملامح المتعلقة بالمشروع البديل الذي كنا طرحناه في جلسات سابقة والمعروف بمشروع «الكاهنة».

وقد انضمت بقية مكونات المجتمع المدني من مختلف المدن إلى موقفنا وتمسكت بنفس أطروحاتنا كما ساندنا في تلك الجلسة العديد من المسؤولين الجهويين في قطاعات الفلاحة والصيد البحري وباحثين في الجامعة. كما أن الخبير الألماني ساندنا في موقفنا واعتبر مشروع الكاهنة هو الحل الأمثل لمشكلة التلوث في بلدان مثل تونس وغيرها.

تسبب كل ذلك في إيقاف المشروع الذي قدمه الديوان وتم الاتفاق اثر ذلك على غلق المحطة وتحويلها إلى محطة ضخ مع البحث عن مكان جديد ليحضن المحطة الجديدة.

لقد تمكنا من خلال المفاوضات و تفعيل الحراك الاجتماعي من تحقيق خطوات هامة في الوصول إلى حلول جزئية للمشكلة البيئية في الخليج . تواصلت بعد ذلك اللقاءات مع السلط الجهوية تحت إشراف الوالي وقد تم اعلامنا أن المحطة الجديدة سيتم تركيزها في القطب التكنولوجي الفجة، وأنه سيتم تركيز شبكة من الأنابيب لنقل المياه من محطة وادي السوق إلى المحطة الجديدة، ولكننا كنا دائما نتمسك بمشروع «الكاهنة» كبديل لمعضلة البيئة في المنطقة. وقد كانت إيجابات المسؤولين خاصة في الديوان الوطني للتطهير تتمثل في التسويف و التعلل بارتفاع الكلفة والوعد بمناقشة المشروع ولكنهم كانوا دائما يتهربون من مناقشته وهو ما أكد الشكوك لدينا بأن وراء ذلك منظومة فساد تنخر هذه المؤسسات

وتنتعش من استمرارية التلوث للحصول على التمويلات لإنجاز الصفقات العمومية المشبوهة خاصة وأن الشركات التي تقوم بمثل هذه الأشغال في تونس محدودة العدد ولها علاقات وطيدة بالمسؤولين. لقد اتضح لنا من خلال ما تقدم الارتباك الذي أصبح يميز أداء السلطة في التعاطي مع هذا الملف وقد أمكننا في هذه الفترة من إيجاد التمويل عن طريق مؤسسة «فريديريش ايبارت» لنشر الدراسة التي قمنا بها وهو ما مكننا من دعم موقعنا في التفاوض ومن تقويض كل الأطروحات التي تمسكت بها مختلف المؤسسات المعنية والمتداخلة في قضية التلوث.

تشريك الاطفال في الحراك الاحتجاجي ضد التلوث البيئي

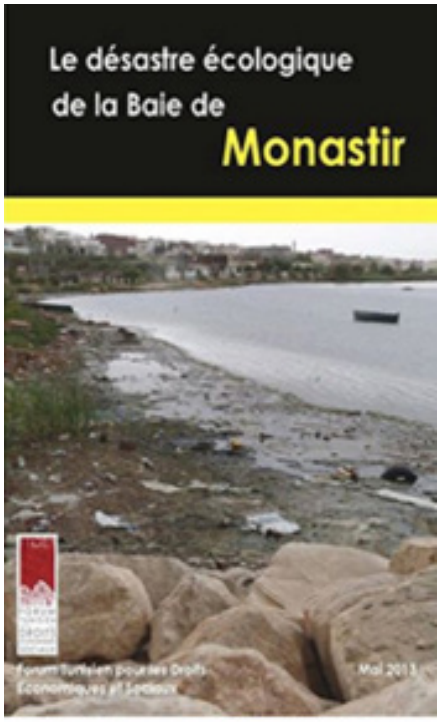

دراسة المنتدى "الكارثة البيئية في خليج المنستير"

وفي شهر سبتمبر 2013 حلت كارثة بيئية جديدة في الخليج بنفوق آلاف الكائنات البحرية من مختلف الأحجام والأنواع مع احمرار المياه إلى جانب انبعاث الغازات وهو ما تسبب في اندلاع حركة احتجاجية أدت إلى غلق الطريق وإشعال النيران في العجلات وامتدت الحركة إلى مدينة لمطة وقد استمر الغلق طيلة 5 أيام توجناها بإعلان اضراب عام في مدينة قصيبة المديوني يوم 18 سبتمبر 2013 وقد تم تعيين جلسة مع المسؤولين في وزارة التجهيز والبيئة لدراسة الوضعية يوم 2013/09/20.

صور الكارثة البيئية في سبتمبر 2013

امتداد الحركة الاحتجاجية الى مدينة لمطة في سبتمبر 2013

احتجاج وغلق الطريق في قصيبة المديوني في سبتمبر 2013

مظاهرة و اضراب عام في قصيبة المديوني في سبتمبر 2013

اعددنا جيداً لموعد الجلسة وعبر معارفنا أمكن لنا التعرف عما كان يعده المسؤولون في الجلسة وقد عملنا على تحييد كل الأطراف السياسية في التحرك الاحتجاجي حتى لا يتم إتهام الحراك بالتسييس وهو المهرب الذي كانت دائما كل الحكومات تسعى إليه للتملص من مسؤوليتها . وقد كان موقف أنصار الترويكا في المدينة سلبياً واتهمنا مرة أخرى بالعمل على تعطيل عمل الحكومة وهو ما جعلهم في عزلة عن الحراك الاجتماعي وهو نفس الموقف الذي اتخذ سابقا في حراك 2006 من قبل أنصار التجمع الدستوري الديمقراطي وهو ما سيكلف احزاب الترويكا الهزائم المتتالية في منطقتنا في الانتخابات التي ستقع بعد ذلك في 2014 نتيجة الغباء في التعامل مع الحراك الاجتماعي وعندما انتقل الوفد الممثل للمحتجين إلى العاصمة لحضور الجلسة التفاوضية فوجئنا بمحاولة لتسييس الاجتماع من قبل أنصار الترويكا الحاكمة تصدينا لها بصرامة بالضغط على المسؤولين الجهويين الذين سايرونا في ذلك وهو ما اثار غضب قواعد الترويكا في المدينة ولكننا اصرينا على ذلك لأننا منعنا بقية الاحزاب من الحضور ايضا حتى يبقى الحراك جامعا لكل المواطنين بمختلف انتماءاتهم وميولاتهم السياسية وغير مسيس . وخلال الجلسة عملنا على توجيهها حسب ما كنا نصبوا الى تحقيقه.

صورة لجلسة التفاوض في وزارة البيئة في 02 سبتمبر 2013

بيان المنتدى حول جلسة التفاوض

فقد حددنا هدفا واضحا وهو وضع جدول زمني لتنفيذ الاتفاقات السابقة مع وزارة البيئة وضرورة التعجيل بالتنفيذ لأننا بصدد كارثة بيئية لا تحتمل التأجيل. كنا نعلم أن الظروف العامة للبلاد لا تسمح بتناول المسألة البيئية كمسألة ذات أولوية خاصة في خضم الكم الهائل من الاولويات المطروحة على السلطة (الامنية والتنموية والمطلبية ...)الى جانب اننا نوجد في منطقة ساحلية لا تحظى بالأولوية في منطق ما بعد الثورة. كان هذا هو الاطار العام اما الاطار الخاص للجلسة فكان يتمثل في محاولة المسؤولين التقليل من حجم المشكلة وطرح المشروع القديم وتحميل المجتمع المدني مسؤولية ما حدث لرفضه قبول تعصير محطة وادي السوق وهو ما برز في البيان الذي اطلقته وزارة التجهيز في الاعلام بتاريخ 2013/09/17 للرد على الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في سبتمبر.

صور تعكس تواصل صرف المياه الصناعية الملوثة عشوائيا في وادي خنيس ووادي المنصورة سبتمبر 2013

بيان وزارة البيئة حول احتجاج المواطنين في سبتمبر 2013

صور لتواصل الحراك الاحتجاجي 2013

لأجل ذلك سيطرنا على النقاشات في الجلسة لتفنيد ادعاءات المسؤولين وتقديم الحجج وهو ما اقنع الجميع بوجاهة رأينا وحججنا وقد اضطر السيد وزير التجهيز الى مسايرتنا. وامام الفشل الذريع الذي مني به المسؤولون في ردهم وقع الاتفاق على نقل القضية الى مجلس وزاري خاص بالخليج للنظر في استصلاحه ومثل ذلك انتصارا هاما وتحولا جديا في التعاطي مع الملف وفعلا تم عقد مجلس وزاري خاص في 2013/10/28 اتخذ جملة من القرارات الهامة لاستصلاح الخليج وخصص ميزانية تقدر بـ85 مليون دينار لتنفيذها.

جلسة المجلس الوزاري في 28 أكتوبر 2013

اعلام المواطنين بنتائج جلسة التفاوض في وزارة البيئة

اكد الحبيب سنهم والي المنستير في لقاء انتظم امس الاول بمقر الولاية جمعه بالمحليين و ممثلي وسائل الاعلام انه تم تخصيص 85 مليون دينار لاحداث محطتي معالجة للمياه المستعملة و بناء و تجهيز خمسة محطات ضخ للمعالجة الجذرية للمشاكل البيئية المتسببة فيها محطة التطهير بشعلة بالاضافة الى تخصيص 13 مليون دينار لتنفيذ التدخلات المستعجلة لاستصلاح خليج المنستير.

و اوضح الوالي ان التحركات الشعبية التي نفذتها مكونات المجتمع المدني و اهالي المدن المتاخمة لخليج المنستير على غرار خنيس و قصيبة المديوني و لمطة و سيادة على خلفية تفاقم ظاهرة التلوث بخليج المنستير المتسببة فيها محطة التطهير بشعلة و بالاضافة الى المازقون من الجلسات و اللقاءات بين مختلف المصالح و الادارات الجهوية التي اختتمت بجلسة وزارية ، اعطت اكلها في دعم و الاستعجال بأخذ القرارات الضرورية وتحديد المسؤوليات و تخصيص اعتمادات اضافية من ميزانية الدولة لمعالجة الوضع البيئي بالمنستير و ايجاد الحلول الكفيلة العاجلة و متوسطة المدى و اخرى آجلة في قطاع التطهير للمدن المتاخمة لخليج المنستير.

قرارات المجلس الوزاري حول استصلاح خليج المنستير

اعلام المواطنين بقرارات المجلس الوزاري

لكن مشروع الاستصلاح بقي يحوم حول المقاربة التي وقع تقديمها في 2007 مع تنفيذ جزء من مطالب المجتمع المدني.

وهذا ما دفعنا الى تقديم بديلنا المتمثل في "مشروع الكاهنة" والشروع في القيام بحملة تعبئة حوله بالتعريف به لدى المجتمع المدني وتقديمه الى المسؤولين والدعوة الى انجاز الدراسة الخاصة بتفعيله.

حملة توقيعات جويلية 2014

بيان المجتمع المدني حول خليج المنستير

تواصل التفاوض مع المسؤولين

ورغم أن الجميع يثمن هذا المشروع ويعتبره فكرة ثورية فان الديوان الوطني للتطهير مازال يتلكأ في التعامل معه رغم الوعودهمبمناقشة تفاصيله.

حركة احتجاجية امام الولاية سبتمبر 2014

احتجاج المواطنين في خنيس ديسمبر 2013

كما وقع الاتصال بالعديد من وسائل الاعلام للتعريف بالمشكلة البيئية في الداخل والخارج مثل قناة "فرنس 24" و قناة "الحرة" وقناة "التونسية"...التي أنجزت تقارير هامة تكشف واقع التلوث في الخليج للضغط من أجل إيجاد حلول جذرية للمشكلة .

الروابط : https://www.youtube.com/watch?v=Lm6WG6nZuuc

3ic_https://www.youtube.com/watch?v=SoWRxYt

ZE_https://www.youtube.com/watch?v=CTVW4NU5

وفي مارس 2014 شرع في تنفيذ الأشغال المتعلقة بوكالة حماية الشريط الساحلي وقد عبر المجتمع المدني عن رفضه لذلك باعتبار أن هذ الأشغال يجب أن تنفذ بعد الأشغال المتعلقة بالديوان الوطني للتطهير، والتي مازالت عالقة، ويتعلل المسؤولون بوجود معارضة المجتمع المدني في خنيس حول تركيز محطة وادي السوق في القطب التكنولوجي . لكن في المقابل يؤكد الفاعلون في هذه المدينة أنهم لا يثقون في المسؤولين وأنهم يساندون مشروع "الكاهنة" ويتمسكون به ويعتبرونه حلا جذريا. ونظرا لتواصل الاعتداءات في حق بيئتنا وتكرار الكوارث البيئية بتواتر سنوي مثلما حصل في 2011و2012و2013و2014، عملنا على توسيع دائرة تحالفاتنا لتشمل فاعلين في مجال مقاومة التلوث من مناطق أخرى من داخل البلادوخارجها وذلك

باستغلال فرصة انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في تونس في مارس 2015 لتنظيم المنتدى الاجتماعي للبيئة في فيفري 2015 والذي كان محل متابعة هامة من قبل وسائل الاعلام كما كان لبيانه الختامي وقع هام في الداخل و الخارج.

وهكذا أصبح المشهد الآن في 2015 عكسيا تماما فبعد ثماني سنوات من الحراك أصبح الديوان الوطني للتطهير والملوثون معزولون في ظل توحد المجتمع المدني بكل أطيافه حول مشروع "الكاهنة" وهو ما سيمكننا من التأكد أننا سوف ننتصر في هذه المعركة التي بقي منها حيز بسيط لتحقيق حلمنا باسترجاع خليجنا كما كان سابقا مصدرا للغذاء والترفيه.

صور الكارثة البيئية 2014

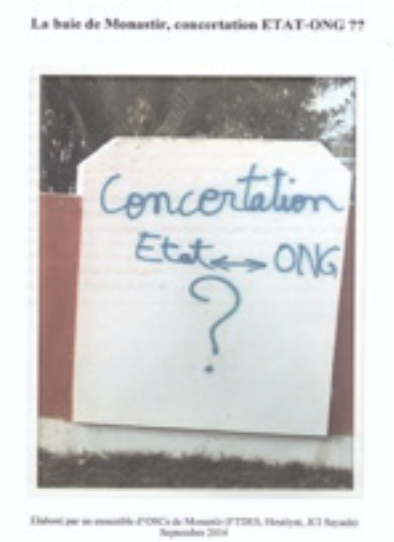

اطلاق الاستشارة بين السلطة و المجتمع المدني 2014

مشروع الكاهنة الذي أعلنه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عقد المنتدى الاجتماعي للبيئة في اطار التعبئة لمقاومة ظاهرة التلوث

عينات من تواصل اعتداءات الديوان الوطني للتطهير و المصنعين في حق البيئة بخليج المنستير بشهادة الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

محطات التطهير

محطة التطهير لمطة صيادة

- **تاريخ الزيارة** : 12 سبتمبر 2013 و02 أكتوبر 2013

- **طاقة المعالجة** : 1660 متر مكعب في اليوم ويقدر حاليا معدل منسوب المعالجة بـ 3500 متر مكعب في اليوم (الذروة خلال شهري جويلية وأوت وقد تصل في بعض الأحيان إلى 5000 متر مكعب)

- **المحيط المتلقي** : البحر والري بالمناطق الفلاحية بالجهة (مع انسياب المياه خارج الحوض النهائي لضخ المياه المعالجة نحو البحر والري وركودها بالمحيط الخلفي للمحطة الذي يستغل حاليا كمصب عشوائي، وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في تفاقم تدهور الوضع البيئي بهذا الموقع.

- **الإجراءات المتخذة** : تم تحرير محضر مخالفة بتاريخ **07 أكتوبر 2013** في الغرض، وذلك على إثر ثبوت عدم مطابقة المياه المعالجة الصادرة عن هذه المحطة للمواصفات التونسية 106.02 المتعلقة بتصريف الأدفقة في المحيط المتلقي.

الوكالة الوطنية لحماية المحيط

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

محطة التطهير جمال

- **تاريخ الزيارة** : 26 سبتمبر 2013

- **طاقة المعالجة** : 6700 متر مكعب في اليوم ويقدر حاليا معدل منسوب المياه المعالجة بـ 4500 –5000 متر مكعب في اليوم.

- **المحيط المتلقي** : وادي المالح.

- **الإجراءات المتخذة** : تم تحرير محضر مخالفة بتاريخ **04 نوفمبر 2013** في الغرض، وذلك على إثر ثبوت عدم مطابقة المياه المعالجة الصادرة عن هذه المحطة للمواصفات التونسية م.ت 106.02 المتعلقة بتصريف الأدفقة في المحيط المتلقي.

مواد صلبة طافحة بحوض الترسيب

حوض التهوئة البيولوجي

حوض التهوئة البيولوجي ذا المعدات المعطبة

الوكالة الوطنية لحماية المحيط

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

محطة التطهير الفرينة

- **تاريخ الزيارة** : 30 سبتمبر 2013
- **طاقة المعالجة** : 13500 متر مكعب في اليوم ويقدر حاليا معدل منسوب المياه المعالجة بـ 10000 متر مكعب في اليوم (الذروة خلال شهري جويلية وأوت)
- **المحيط المتلقي** : البحر عبر مصرف طوله حوالي 1.5 كلم وتستعمل كمية من المياه المعالجة للري بملاعب الصولجان المتواجدة بالمناطق السياحية، وذلك حسب الطلب.
- **الإجراءات المتخذة** : تم تحرير محضر مخالفة بتاريخ **04** نوفمبر **2013** في الغرض، وذلك على إثر ثبوت عدم مطابقة المياه المعالجة الصادرة عن هذه المحطة للمواصفات التونسية 106.02 المتعلقة بتصريف الأدفقة في المحيط المتلقي.

أحواض المعالجة الأولية والتهوئة البيولوجية

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

عينة من المؤسسات الصناعية

المؤسسة	النشاط	المنسوب التقديري للمياه الصناعية المستعملة	المحيط المتلقي	الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة
مؤسسة براماتكس BRAMATEX (المنطقة الصناعية المنارة)	صباغة وغسل الدجين	550 $م^3$ في اليوم	وادي المالح	-تم تحرير العديد من محاضر المخالفات ضدها كان آخرها بتاريخ 30 أكتوبر 2013
مؤسسة نيودنيم NEW DENIM (المنطقة الصناعية طريق خنيس)	صباغة وغسل الدجين	470 $م^3$ في اليوم	قنوات مياه الأمطار ومنها إلى البحر	-تم تحرير محضري مخالفة خلال سنة 2013 بتاريخ 15 أفريل 2013 و30 أكتوبر 2013. -مراسلة السلط المحلية والجهوية قصد دعوتها لإزالة الأنبوب المؤدي إلى قنال الأمطار والحد من التلوث المائي الصادر عنها. -مراسلة إدارة السلامة في الغرض

الوكالة الوطنية لحماية المحيط

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

المؤسسة	النشاط	المنسوب التقديري للمياه الصناعية المستعملة	المحيط المتلقي	الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة
مؤسسة أزوركس AZUREX طريق المهدية منزل حرب)	غسل الدجين	150 م^3 في اليوم	وادي المالح	-تم تحرير العديد من محاضر المخالفات ضدها كان آخرها بتاريخ 31 أكتوبر 2013
مؤسسة ITS (المنطقة الصناعية بوحجر)	صباغة القماش	1200 م^3 في اليوم	قنوات التطهير ووادي السوق	-تم تحرير العديد من محاضر المخالفات ضدها كان آخرها بتاريخ 30أوت 2013
مؤسسة مالك حسين	غسل وغزل الصوف	150 م^3 في اليوم	قنوات التطهير	-تم تحرير العديد من محاضر المخالفات ضدها . تبين من خلال زيارة المراقبة بتاريخ 01 أكتوبر 2013 أن وحدة غسل وصباغة القماش متوقفة عن العمل وهي المصدر الرئيسي للتلوث المائي الصادر عن هذه المؤسسة

نتائج عمليات المراقبة لمحطات التطهير والمؤسسات الصناعية

- ✓ تصريف المياه الصناعية المستعملة والصادرة عن مؤسسة نيودنيم عبر أنبوب مؤدي إلى قنال مياه الأمطار ومنها إلى البحر

- ✓ نقطة تصريف المياه الصناعية المستعملة والصادرة عن مصنع أزوركس بوادي المالح

الوكالة الوطنية لحماية المحيط

جرد لأهم مراحل الحراك الاحتجاجي :

- من 2 الى 7 جوان 2006 : احتجاج شعبي بقصيبة المديوني تحت قمع البوليس .
- من سبتمبر 2009 الى أفريل 2011 : إنجاز دراسة الكارثة البيئية بخليج المنستير من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- 4 و5 جويلية 2010 : القيام بتظاهرة "دلفيس 2010 " من تنظيم الغرفة الفتية العالمية بصيادة بالاشتراك مع جمعية المحمية العالمية لغرب المتوسط والمنظمة العالمية لحماية الحيوان.
- 30 جويلية 2011 : احتجاج أمام محطة التطهير واقتحامها اثر صمت المسؤولين وعدم تغيير الوضع.
- 10 سبتمبر 2011 : احتجاج أمام محطة تطهير صيادة لمطة و بوحجر .
- 16 سبتمبر 2011 : عقد اجتماع حول محطة التطهير في مقر الولاية.
- 8 جوان 2012 : حركة احتجاجية وغلق الطريق في قصيبة المديوني بمناسبة قدوم وفد وزاري الى الولاية للإعلان عن مشاريع التنمية المقررة للولاية والتي وقع استثناء استصلاح خليج المنستير منها .
- جويلية 2012 حركة احتجاجية أمام محطة التطهير بوادي السوق واقتحام المحطة وإتلاف وحرق بعض معداتها الكهربائية.
- جويلية 2012 : اجتماع شعبي بمدينة قصيبة المديوني بحضور وزيرة البيئة ووالي المنستير والمدير العام للديوان الوطني للتطهير واقتراح مشروع الكاهنة كبديل وحل للمشكلة من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأول مرة.
- أوت 2012 عقد اجتماع في مقر ولاية المنستير بحضور نواب المجلس التأسيسي عن الجهة.
- 8 سبتمبر 2012 المشاركة في الاستشارة العمومية بقصر العلوم بالمنستير بحضور مكتب دراسات أجنبي والخبير الألماني ألبارت بيرر ورفض المجتمع المدني لمشروع تعصير محطة التطهير بوادي السوق والتمسك بغلق المحطة.
- ديسمبر 2012 عقد اجتماع في مقر الولاية والاتفاق على غلق محطة وادي السوق وتحويلها إلى محطة ضخ والبحث عن مكان جديد للمحطة الجديدة.
- جانفي 2013 إلى جوان 2013 عقد العديد من الاجتماعات قي اطار التشاور مع المجتمع المدني حول خليج المنستير.
- ماي 2013 اصدار تقرير الكارثة البيئية بخليج المنستير من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- من 12 إلى 19 سبتمبر 2013 حركة احتجاجية في قصيبة المديوني امتدت إلى لمطة وقطع الطريق الرابطة بين قصر هلال والمنستير اثر الكارثة البيئية في الخليج في سبتمبر 2013.
- 18 سبتمبر 2013 اضراب عام في مدينة قصيبة المديوني.
- 20 سبتمبر 2013 عقد جلسة عمل في مقر وزارة البيئة بحضور وزير التجهيز والبيئة والمسؤولين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق على نقل المسألة إلى مجلس وزاري.

- 22 سبتمبر 2013 عقد اجتماع عام في قصيبة المديوني لإبلاغ المواطنين بفحوى اجتماع 20 سبتمبر بوزارة البيئة.
- 28 أكتوبر 2013 انعقاد مجلس وزاري للنظر في الوضعية البيئية بخليج المنستير وتخصيص ميزانية ب85مليون دينار لاستصلاح الخليج.
- 2 نوفمبر 2013 تنظيم الندوة الوطنية حول الوضع البيئي بالشريط الساحلي من قبل جمعية ابن رشد للثقافة والعلوم بصيادة وعرض مشروع الكاهنة من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- 24 نوفمبر 2013 عقد اجتماع بالمواطنين في قصيبة المديوني لإعلامهم بفحوى قرارات المجلس الوزاري.
- ديسمبر 2013 وقفة احتجاجية في مدينة خنيس احتجاجا على تدهور الوضع البيئي.
- 10 جانفي 2014 تركيز اللجنة الجهوية لمتابعة استصلاح خليج المنستير من قبل وزير التجهيز والبيئة.
- 1 فيفري 2014 : تنظيم مائدة مستديرة من قبل الغرفة الفتية العالمية بالمنستير بعنوان الارهاب البيئي بخليج المنستير .
- جويلية 2014: نشأة تحالف المجتمع المدني للتصدي للتلوث البيئي في خليج المنستير.
- جويلية 2014 : تنظيم اليوم التحسيسي للتعريف بمشروع استصلاح الخليج بقصر العلوم بالمنستير .
- أوت 2014 :انطلاق حملة توقيعات من قبل المواطنين على عريضة تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني جمعت هذة العريضة أكثر من 5000 توقيع وتضمنت تمسك المجتمع المدني بمشروع الكاهنة كبديل .
-١2 سبتمبر 2014 : كارثة بيئية جديدة في خليج المنستير وتنظيم وقفة احتجاجية أمام الولاية و أمام محطة التطهير بوادي السوق.
- ديسمبر 2014 : تنظيم جلسة مع كاتب الدولة للبيئة بوزارة البيئة وتقديم مشروع الكاهنة الى المسؤولين .
- 8/7/6 فيفري 2015 : تنظيم المنتدى ا اجتماعي للبيئة بمدينة المنستير تحت شعار «الحق في البيئة : "حياتنا أغلى من أرباحكم" .
- 28 فيفري 2015 : عقد اجتماع ببلدية قصيبة المديوني مع مكتب دراسات مكلف من قبل الديوان الوطني للتطهير لاستشارة المجتمع المدني حول تنفيذ قرارات الاستصلاح.

صورة تعكس مطلب المجتمع المدني حول خليج المنستير

رسالة المجتمع المدني إلى المسؤولين المعنيين بالشأن البيئي:

يقول آلبرت آنشتاين:

" الحماقة الكبرى هي أن تفعل الشيء مرة بعد أخرى وتتوقع نتائج مختلفة ."

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع المنستير - قصيبة المديوني

فيفري 2015